وزارة التعليم العالي
والبحث العلمي
جامعة البصرة

ISSN:On Line:
(3006-4910)

ISSN::1994-4721

مجلة دراسات البصرة

دراسات قانونية

رقم الإيداع في دار الكتب والوثائق ببغداد (١١٦١) لسنة ٢٠٠٨

مجلة علمية محكمة فصلية تصدر عن مركز دراسات البصرة والخليج العربي بالتعاون مع كلية القانون / جامعة البصرة

E-mail: bjbs@uobasrah.edu.iq

العدد : (٦٤) السنة: العشرون / كانون الأول/ ٢٠٢٥

مجلة دراسات البصرة

السنة التاسعة عشرة العدد (٦٤) كانون الأول ٢٠٢٥

رئيس التحرير أ.د. مريم عبدالنبي عبد المجيد

مدير التحرير أ. م. معتز قصي ياسين

هيأة التحرير

أ.د.عقيل فاضل الدهان أ.د. تيسير احميد عبل الركابي

كلية القانون /جامعة البصرة

أ.د. مصلح عبد الفتاح النجار أ.د. نادر حسن كاظم

الجامعة الهاشمية/ كلية الآداب /الأردن جامعة البحرين/ كلية الآداب

أ.م.د. فاطمة الشيدي أ.م.د.محمد حسين نواب

سلطنة عُمان جامعة طهران

أ. د. إشراق سامي عبدالنبي أ. د. مريم خير الله خلف

أ.د.قيس ناصر راهي أ.م.د. عباس عبدالعزيز صهيود

أ.م. عبدالحليم عبدالحافظ خالد

مركز دراسات البصرة والخليج العربي/ جامعة البصرة

أ.م.د. سامي جودة بعيد / مركز ذي قار للدراسات التاريخية والأثرية/جامعة ذي قار

الإشراف اللغوي	معتمد الترجمة الإنجليزي
أ.د. مريم عبدالنبي عبدالمجيد م.م. رشا مسلم يعقوب	أ.م.د. حسن عبدالجبار ناجي الياسري الجامعة العراقية / كلية الآداب

الإشراف الفني

ر. أبحاث. إلهام عبدالستار محمد ر. أبحاث. خلود عدنان رمضان

قواعد النشر

(١) أن يكون البحث معنياً بالدراسات القانونية ذات الطابع العملي والنظري في تخصصات القانون المختلفة، ماكان منها في القانون العام، أو القانون الخاص، ودراسة القرارات القضائية المرتبطة بكل قانون، فضلاً عن دراسة القوانين المقارنة، بهدف تطوير القوانين النافذة.

(٢) ينبغي اعتماد الأُصول العلمية المتعارف عليها في البحوث، بما في ذلك المنهجية السليمة في التوثيق والإشارات فضلاً عن وضوح العبارة وسلامة اللغة.

(٣) يشترط في البحث ألاّ يكون قد نشُر، أو قدّم للنشر في مكان آخر.

(٤) يرافق البحث ملخص على أن لا يزيد عن عشرة أسطر، وأربعة كلمات مفتاحية، مع ترجمة الملخص والكلمات المفتاحية للغة الإنجليزية.

(٥) يُطبع عنوان البحث واسم الباحث ولقبه العلمي ومؤسسته العلمية مع الإيميل الخاص باللغة العربية والإنجليزية في ورقة مستقلة.

(٦) تثبت هوامش البحث ومراجعه في نهاية البحث.

(٧) تثبت قائمة المصادر باللغة العربية والإنجليزية.

(٨) يشترط ألاّ يزيد البحث عن ثلاثين صفحة.

(٩) تُعرض البحوث المقدمة للنشر على محكمين من ذوي الاختصاص، ويطلب من الباحث كتابة تعهد بإجراء التعديلات المقترحة وتقديم نسخة إلكترونية للبحث بصورته المعدلة، ثم تدقق نسخة البحث المعدلة من أستاذ اختصاص لغة عربية(حيث يقوم بتعديل الأخطاء الطباعية والنحوية والأسلوبية إلكترونياً).

(١٠) يُقدم البحث مطبوعاً بثلاث نسخ على ورق (A4، وبمرافقتها نسخة إلكترونية).

(١١) يخضع ترتيب البحوث في المجلة لاعتبارات فنية خاصة بالمجلة ولا ترتبط بمكانة البحث أو الباحث.

(١٢) لا تعاد البحوث إلى أصحابها سواء نشرت أم لم تُنشر.

(١٣) يجب أن تقدم الجداول الإحصائية والرسوم البيانية والخرائط مستقلة عن النص في ورق(A4) مع ذكر رقم الجدول أو الشكل، ومن الضروري أن تتسم هذه الأشكال بالوضوح لتسهيل عملية إعادة طبعها.

(١٤) لا يمنح قبول النشر ما لم يسلم الباحث المبلغ المخصص لتكاليف النشر وقدره (٧٥,٠٠٠) ألف دينار للبحث المتكون من (٢٥) صفحة. وما زاد عن هذا العدد يدفع الباحث (٢٠٠٠) دينار إضافية لكل صفحة.

تعنون المراسلات باسم رئيس التحرير على العنوان الآتي:

(جامعة البصرة – مركز دراسات البصرة والخليج العربي– ص. ب ٣٧)

E –Mail : bjbs@uobasrah.edu.iq

أخلاقيات النشر

تعتمد مجلة دراسات البصرة قواعد السرية والموضوعية في عملية التحكيم بالنسبة للباحث والقراء (المحكمين) على حد سواء، وتحيل كل بحث قابل للتحكيم على قارئين معتمدين لديها من ذوي الخبرة والاختصاص الدقيق بموضوع البحث، لتقييمه وفق نقاط محددة، وفي حال تعارض التقييم بين القراء، تحيل المجلة البحث على قارئ مرجح آخر.

- تعتمد مجلة دراسات البصرة قراء موثوقين ومجربين ومن ذوي الخبرة بالجديد في اختصاصهم.
- تعتمد مجلة الخليج العربي تنظيماً داخلياً دقيقاً واضح الواجبات والمسؤوليات في عمل جهاز التحرير والمراقبة الوظيفية.
- تقدم المجلة في ضوء تقارير القراء خدمة دعم فني ومنهجي ومعلوماتي للباحثين بحسب ما يستدعى ذلك ويخدم تجويد البحث.
- تلتزم المجلة بإعلام الباحث بالموافقة على نشر البحث من دون تعديل أو وفق تعديلات معينة، بناء على ما يرد في تقارير القراءة، أو الاعتذار عن عدم النشر، مع بيان أسباب الاعتذار.
- تلتزم مجلة دراسات البصرة بجودة الخدمات التدقيقية والتحريرية والطباعة والإلكترونية التي تقدمها للبحث.
- مراعاة مبدأ عدم التمييز على أساس العرق أو الجنس الاجتماعي أو المعتقد الديني أو الفلسفة السياسية للكاتب، أو أي شكل من أشكال التمييز الأُخرى، عدا الالتزم بقواعد ومناهج ولغة التفكير العلمي في عرض وتقيم الأفكار والاتجاهات والموضوعات ومناقشتها أو تحليلها.
- احترام قاعدة عدم تضارب المصالح بين المحررين والباحث، سواء كان ذلك نتيجة علاقة تنافسية أو تعاونية أو علاقات أُخرى، أو روابط مع أي مؤلف من المؤلفين، أو الشركات، أو المؤسسات ذات الصلة بالبحث.
- تتقيد مجلة دراسات البصرة بعدم جواز استخدام أي من أعضاء هيئتها أو المحررين المواد غير المنشورة التي يتضمنها البحث المحال على المجلة في أبحاثهم الخاصة.
- حقوق الملكية الفكرية: تملك المجلة حقوق الملكية الفكرية بالنسبة إلى المقالات المنشورة فيها. ولا يجوز إعادة نشرها جزئياً أو كلياً، سواء باللغة العربية أو مترجمة إلى لغات أجنبية، من دون إذن خطي صريح من المجلة.
- تتقيد مجلة دراسات البصرة في نشرها مقالات مترجمة تقيداً كاملاً بالحصول على إذن الدورية الأجنبية الناشرة، وباحترام حقوق الملكية الفكرية.

دليل المقيمين

- إن المهمة الرئيسية للمقيم العلمي للبحوث المرسلة للنشر، هي أن يقرأ المقيم البحث الذي يقع ضمن تخصصه العلمي بعناية فائقة وتقييمه وفق رؤى ومنظور علمي أكاديمي لا يخضع لأي آراء شخصية، ومن ثم يقوم بتثبيت ملاحظاته البناءة والصادقة حول البحث المرسل إليه.
- قبل البدء بعملية التقييم، يرجي من المقيم التأكد من استعداده الكامل لتقييم البحث المرسل إليه وفيما إذا كان يقع ضمن تخصصه العلمي أم لا، وهل يمتلك المقيم الوقت الكافي لإتمام عملية التقييم، وإلا فيمكن للمقيم أن يعتذر ويقترح مقيما آخر.
- بعد موافقة المقيم على إجراء عملية التقييم والتأكد من إتمامها خلال الفترة المحددة، فإن عملية التقييم يجب أن تجري وفق المحددات الآتية:
- يجب أن لا تتجاوز عملية التقييم العشرة أيام كي لا يؤثر ذلك بشكل سلبي على المؤلف.
- عدم الإفصاح عن معلومات البحث ولأي سبب كان خلال وبعد إتمام عملية التقييم إلا بعد أخذ الإذن الخطي من المؤلف ورئيس هيئة التحرير للمجلة أو عند نشر البحث.
- عدم استخدام معلومات البحث لأي منافع شخصية أو لغرض إلحاق الأذى بالمؤلف أو المؤسسات الراعية له.
- الإفصاح عن أي تضارب محتمل في المصالح.
- يجب أن لا يتأثر المقيم بقومية أو ديانة أو جنس المؤلف أو أية اعتبارات شخصية أُخرى.
- هل أن البحث أصيلا ومهم لدرجة يجب نشره في المجلة.
- فيما إذا كان البحث يتفق مع السياسة العامة للمجلة وضوابط النشر فيها.
- هل إن فكرة البحث متناولة في دراسات سابقة؟ إذا كانت نعم، يرجى الإشارة إلى تلك الدراسات
- مدى تعبير عنوان البحث عن البحث نفسه ومحتواه.
- بيان فيما إذا كان ملخص البحث يصف بشكل واضح مضمون البحث وفكرته.
- هل تصف المقدمة في البحث ما يريد المؤلف الوصول إليه وتوضيحه بشكل دقيق، وهل وضح فيها المؤلف ما هي المشكلة التي قام بدراستها.
- مناقشة المؤلف للنتائج التي توصل إليها خلال بحثه بشكل علمي و مقنع.
- يجب أن تجرى عملية التقييم بشكل سري وعدم اطلاع المؤلف على أي جانب فيها.
- إذا أراد المقيم مناقشة البحث مع مقيم آخر فيجب إبلاغ رئيس التحرير بذلك.
- يجب أن لا تكون هنالك مخاطبات ومناقشات مباشرة بين مقيّم البحث ومؤلفه تخص البحث المرسل للنشر، ويجب أن ترسل ملاحظات المقيم إلى المؤلف من خلال مدير التحرير في المجلة.
- إذا رأى المقيم بأن البحث مستلا من دراسات سابقة، توجب على المقيم بيان تلك الدراسات لرئيس التحرير في المجلة.
- إن ملاحظات المقيم العلمية وتوصياته سيعتمد عليها وبشكل رئيسي في قرار قبول البحث للنشر من عدمه، كما يرجى من المقيم الإشارة وبشكل دقيق إلى الفقرات التي تحتاج إلى تعديل بسيط ممكن أن تقوم بها هيأة التحرير وإلى تلك التي تحتاج إلى تعديل جوهري يجب أن يقوم بها المؤلف نفسه.

المحتويات

مجلة دراسات البصرة العدد (٦٤) كانون الأول / ٢٠٢٥
دراسات قانونية

ت	كلمة العدد	رقم الصفحات
١	المواجهة الجزائية للعمليات المصرفية غير المشروعة (جريمة تمويل الإرهاب وعدم الإخطار بالعمليات المالية المشبوهة نموذجاً) الباحثة. مروة عبدالكريم جاسم أ.د. حسن حماد حميد كلية القانون/ جامعة البصرة	١-٣٠
٢	الطبيعة القانونية لتطوير براءة الاختراع الباحثة. أنوار محمد هادي أ.د. يوسف عودة غانم كلية القانون/ جامعة البصرة	٣١-٥٤
٣	المواجهة الجزائية لإحراق الغابات في قانون الغابات والمشاجر "دراسة مقارنة" الباحث. محمد شاكر خيرالله أ.د. عماد فاضل ركاب كلية القانون/ جامعة البصرة	٥٥-٨٢
٤	الآليات الإجرائية في مواجهة الإرهاب الدولي عبر المنع الوقائي م.م. مروه مكي مجيد أ.د موسى محمد إبراهيم الجامعة الإسلامية في لبنان	٨٣-١١٤
٥	الآثار القانونية المترتبة على أطراف عقد النقل بالمركبات ذاتية القيادة الباحثة. مروه عقيل كريم أ.م.د. خليل إبراهيم الظالمي كلية القانون/ جامعة البصرة	١١٥-١٥٠
٦	افتراض صحة الأحكام القضائية في قانون المرافعات المدنية – دراسة مقارنة م.د. حسام حامد عبيد/ كلية القانون/ جامعة تكريت	١٥١-١٧٢
٧	الأثر المالي لتفشي المخدرات على الموازنات العامة(دراسة مقارنة) م.د. إكرام باسل ذنون / كلية القانون/ جامعة الموصل	١٧٣-٢٠٢

٨	القصور التشريعي في مواجهة جرائم الذكاء الاصطناعي- دراسة مقارنة م.د. عيد نصرالله سعد/ كلية القانون/ جامعة الكنوز الأهلية	٢٠٣-٢٤٠
٩	خصوصية استعمال تقنيات الذكاء الاصطناعي في العمليات المصرفية د.أكرم تحسين الدخيلي / كلية القانون/ جامعة شط العرب الأهلية	٢٤١-٢٧٢
١٠	التحديات التشريعية وأثرها في فاعلية المشاريع الصغيرة لتحقيق التنمية المستدامة م.د. ندى مهدي خلف كلية الإدارة والاقتصاد/ قسم العلوم المالية والمصرفية/ جامعة البصرة	٢٧٣-٢٩٦
١١	دور التدخل الدولي في دعم وإسناد النزاع المسلح الداخلي وتأثيره على الاستقرار السياسي والاقتصادي في السودان م. هبه ذهب ماو/ كلية القانون/ جامعة البصرة	٢٩٧-٣٤٠
١٢	التنظيم القانوني للناقل في المركبات ذاتية القيادة م.م. ذوالفقار عباس رزوقي الإبراهيمي كلية التخطيط العمراني/ جامعة الكوفة	٣٤١-٣٧٢
١٣	المسؤولية الجزائية للموظف الحقوقي الناشئة عن الأعمال التي توكل إليه دراسة مقارنة م.م. علي عبد الرضا سالم / مديرية تربية البصرة	٣٧٣-٤٠٨
١٤	المكانة السياسية والقانونية لمقدمات الدساتير "دراسة نماذج" م.م. زهراء فوزي أبوخويط جامعة القاسم الخضراء	٤٠٩-٤٣٢
١٥	الجزاء التأديبي في الوظيفة العامة دراسة مقارنة الباحث. وليد رجب سلمان مستشار قانوني / مجلس محافظة البصرة	٤٣٣-٤٦٦

بسم الله الرحمن الرحيم

كلمة العدد

آليات تطوير الدراسات القانونية

تُعدُّ الدراسات القانونية الركيزة الأساسية لفهم البنية التشريعية والمؤسساتية في أي دولة، وهي أداة فاعلة في تطوير النظام القانوني وتحقيق العدالة وسيادة القانون، ومع التطور السريع في العلاقات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، بات من الضروري تحديث الآليات المعرفية والمنهجية التي تقوم عليها هذه الدراسات لتتلاءم مع متطلبات العصر، وفيما يأتي أبرز آليات تطوير الدراسات القانونية:

١. تحديث المناهج القانونية الجامعية: حيث يمثل التعليم القانوني المدخل الرئيس لتكوين الكفاءات القانونية، ويستلزم تطويره دمج المناهج التقليدية بالاتجاهات الحديثة في القانون، مثل القانون الرقمي، والذكاء الاصطناعي، وحماية البيانات، والقانون البيئي، وغيرها، فضلا عن تعزيز مهارات البحث والتحليل عبر مقررات خاصة بالمنهجية القانونية وأساليب الاستنباط والتفسير.

٢. تعزيز الدراسات المقارنة: إذ تُسهم المقارنة القانونية في اكتشاف التجارب الناجحة وتلافي مواطن القصور، ويمكن تحقيق ذلك من خلال تشجيع البحوث التي تقارن بين التشريعات الوطنية ونظيراتها في الدول المتقدمة.

٣. الارتباط الفاعل بسوق العمل: وذلك بهدف أن تكون الدراسات القانونية ذات أثر واقعي، إذ يجب ربطها بالاحتياجات العملية من خلال التدريب الميداني الإلزامي للطلبة في المحاكم والمؤسسات القانونية.

٤. ترسيخ أخلاقيات البحث القانوني: فلا يكتمل التطوير دون ضمان الالتزام الأخلاقي، ومن ذلك احترام حقوق الملكية الفكرية، وتجنب الانتحال

العلمي، والحياد والموضوعية في تحليل القضايا القانونية، وتعزيز ثقافة المسؤولية الأكاديمية لدى الطلبة والباحثين.

إن تطوير الدراسات القانونية ليس خيارًا، بل ضرورة تفرضها التحولات المتسارعة في العالم. ويتحقق هذا التطوير عبر تحديث المناهج والمنهجيات، وإدماج التكنولوجيا، وتعزيز البحوث المقارنة، والارتباط الفعّال بالواقع العملي. وبذلك يمكن للمؤسسات التعليمية والبحثية أن ترفد المجتمع بكفاءات قانونية قادرة على مواكبة التحديات وصياغة تشريعات أكثر كفاءة وعدالة.

ومن الله التوفيق

أ.د.عقيل فاضل الدهان

عميد كلية القانون / جامعة البصرة